دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجرائم الالكترونية (المستحدثة)

د. سالم مفتاح أبوالقاسم
جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم مسلاته، قسم علم الاجتماع

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم الضبط الاجتماعي والجريمة الالكترونية (المستحدثة). والعوامل التي تدفع الفرد لارتكاب هذه الجرائم، و العوامل التي تحد منها. واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي: من الصعب وضع وتحديد مفهوم شاملا ودقيقا للجريمة المستحدثة، نظراً لتجددها وتغيرها باستمرار، لا يوجد عامل واحد يدفع لارتكاب الجريمة، بل هناك العديد من العوامل الذاتية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاخلاقية وغيرها من العوامل التي تؤدي لارتكاب الجريمة، لكل جريمة دافعها الاجرامي، للجريمة الالكترونية أثار مدمرة على الفرد والأسرة والمجتمع بجميع مؤسساته.

الكلمات المفتاحية: دور، وسائل، الضبط الاجتماعي، الجرائم الالكترونية، المستحدثة،

Abstract:

The study aims to identify the concept of social control and electronic crime (new). And the factors that push the individual to commit new electronic crimes, and the factors that limit new electronic crimes. It relied on the descriptive analytical approach, and reached a number of results, the most important of which are the following: It is difficult to develop and define a comprehensive and accurate concept of the new crime, due to its constant renewal and change. There is no single factor that drives the commission of the crime, but there are many personal, psychological, economic, social, political, moral and other factors that lead to the commission of the crime, and each crime has its criminal motive. Electronic crime has devastating effects on the individual, family and society with all its institutions.

المقدمة:

يُعد الضبط الاجتماعي من الأمور الهامة في المجتمع، خاصة عند إختلال بعض موازين الضبط القانوني في المجتمع، ولتنظيم الحياة الاجتماعية داخله، و من ثم مساعدة المجتمع في تسيير أنظمته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية، لما له من أهمية في استقرار وتنظيم المجتمع وتقدمه من أجل تحقيق التوان المجتمعي، ولتحقيق ذلك لابد له من وسائل وأدوات ضابطة لتحقيق هذا التوزان سواء كانت اجتماعية غير رسمية أو قانونية رسمية.

وتظهر هذه الوسائل والأدوات جلياً في الدين والعرف والعادات والتقاليد والاخلاق والمواثيق الاجتماعية، ومن ثم فان الجريمة الالكترونية المستحدثة، تحتاج لجميع الوسائل والأدوات الاجتماعية والقانونية والدينية والأخلاقية الرسمية وغير الرسمية للحد منها والتقليل من آثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية .

وتعتبر الجريمة من أقدم الظواهر غير السوية في المجتمعات، وعرفت الجريمة منذ أقدم العصور بصورها التقليدية مثل (السرقة والخطف والحرابة)، لكن مع تقدم وتطور تقنية المعلومات والتكنولوجيا الحديثة، ظهرت

بعض الجرائم المستحدثة مثل(الجرائم الالكترونية: القرصنة الالكترونية، النصب، الاحتيال، التزوير، الابتزاز الالكتروني وغيرها)، حيث تميز القرن العشرين باختراعات هائلة على المستوى التقني والتكنولوجي، مما أدى إلى تطور الجريمة من النظام التقليدي إلى الجريمة المستحدثة المرتبطة باستخدام الحاسب الآلي والتكنولوجيا.

ونظرا لنقص الاحصائيات الرسمية المنشورة عن الجرائم الالكترونية، استعان الباحث ببعض المواقع الالكترونية لعرض بعض الاحصائيات، فكشفت على ما يقارب من مليار رسالة بريد إلكتروني في عام واحد، مما أثر على (01) من كل (05) من مستخدمي الإنترنت، و كلفت خروقات البيانات الشركات في المتوسط 4.35 مليون دولار في عام 2022 ، وقع حوالي 236.1 مليون هجوم ببرامج الفدية على مستوى العالم في النصف الأول من عام 2022. كما تم اختراق حسابات (01) من كل (02) من مستخدمي الإنترنت الأمريكيين في عام 2021. أفادت 39٪ من الشركات البريطانية أنها تعرضت لهجوم إلكتروني في عام 2022. حوالي (01) من كل (10) مؤسسات أمريكية ليس لديها تأمين ضد الهجمات الإلكترونية. تأثر 53.35 مليون مواطن أمريكي بجرائم الإنترنت في النصف الأول من عام 2022. كما كلفت جرائم الإنترنت الشركات البريطانية بمتوسط 4200 جنيه إسترليني في عام 2022. وإذا ما قارنا بين عام 2020/ 2019 نجد أنه فس السنة الأولى زادت هجمات البرمجيات الخبيثة بنسبة 358٪ مقارنة بعام 2019. التهديد الإلكتروني الأكثر شيوعًا الذي يواجه الشركات والأفراد هو التصيد الاحتيالي[1].

ويقدم التقرير الرسمي للجرائم الإلكترونية لعام 2022 حقائق وأرقام وتنبؤات وإحصاءات اقتصادية إلكترونية تنقل حجم التهديد السيبراني الذي تواجهه وبيانات السوق للمساعدة في فهم ما يمكن فعله حيال ذلك. كما يقدم التقرير تفصيلاً لتكاليف أضرار الجرائم الإلكترونية المتوقعة عام 2023، فمثلاً تكلف الجريمة حوالي 8 تريليونات دولار في السنة، و667 مليار دولار في الشهر، 154 مليار دولار في الأسبوع، 21.9 مليار دولار في اليوم، حوالي 913 مليون دولار في الساعة، 15.2 مليون دولار في الدقيقة، و255 ألف دولار في الثاني[2].

ومن أجل الاحاطة بموضوع الدراسة قسمت الى خمسة محاور رئيسية، تناول المحور الأول: الاطار العام للدراسة، المحور الثاني: التوجه النظري والدارسات السابقة، والمحور الثالث: مفهوم الضبط الاجتماعي والجريمة الالكترونية المستحدثة، والمحور الرابع: العوامل التي تدفع الفرد لارتكاب الجرائم الالكترونية، والمحور الخامس/ العوامل التي تحد من الجرائم الالكترونية، وذلك على النحو التالي:

المحور الاول/ الاطار العام للدراسة.

أولا/مشكلة الدراسة:

مرت المجتمعات بتغيرات سريعة ومختلفة كل حسب بيئته وثقافته، مما أثرت سلباً وايجابًا على المجتمعات، فالتطور التكنولوجي سلاح ذو حدين، يعمل على تنمية وتطوير المجتمعات من جهة، ويعمل على تدمير وتخلف المجتمعات من جهة أخرى، خاصة عندما تستخدم هذه الوسائل التقنية في غير موضعها الايجابي، فالجريمة باختلاف الزمان والمكان مرت بعدة مراحل تقليدية، الى أن تطورت بتطور الوسائل الالكترونية الحديثة، مما سهل لبعض الأفراد الاختفاء وراء الاجهزة الالكترونية وارتكاب الجرائم المستحدثة. حيث ظهرت الجرائم المستحدثة نتيجة لتغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وتقنية في أغلب المجتمعات، وأصبحت ترتكب بأساليب وطرق جديدة لم تكن معروفة في السابق، فظهر مصطلح الجرائم الالكترونية المستحدثة، ومن هنا يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

ما دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجرائم الالكترونية المستحدثة؟

([1]) عبد الرحمن عايش: موقع تكنولوجيا اليوم، 2023/5/19. 3:43ص https://today-tech.net/post/1351

([2]) خالد وليد محمود: الجريمة الالكترونية كظاهرة عالمية، موقع الجيرة ،مقالات سيساسية، 2023/8/3.
https://www.aljazeera.net/opinions

ثانيا/أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث من الدور التي تقوم بها وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجريمة الالكترونية (المستحدثة)، التي تختلف في آلياتها وأدواتها وطرق ارتكابها في العصر الحديث عن العصر القديم، ومن ثم مساعدة المسؤولين والمشرعين في نشر ثقافة الوعي الاجتماعي، والاهتمام بوسائل الضبط الاجتماعي في المجتمع للحد من الجرائم الالكترونية المستحدثة.

ثالثا/أهداف البحث:

- التعرف على مفهوم الضبط الاجتماعي والجريمة الالكترونية(المستحدثة).
- التعرف على العوامل التي تدفع الفرد لارتكاب الجرائم الالكترونية المستحدثة.
- التعرف على العوامل التي تحد من الجرائم الالكترونية المستحدثة.

رابعا/تساؤلات الدراسة:

- ما مفهوم الضبط الاجتماعي والجريمة الالكترونية(المستحدثة)؟
- ما العوامل التي تدفع الفرد لارتكاب الجرائم الالكترونية؟
- ما العوامل التي تحد من الجرائم الالكترونية؟

خامسا/ المنهج المستخدم: إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال الإطلاع على الأدبيات العلمية التي تناولت الجرائم الالكترونية المستحدثة وآليات الضبط.

المحور الثاني/ التوجه النظري والدراسات السابقة:

أولا/ نظرية الدور:

تعتبر نظرية الدور من النظريات الحديثة التي ظهرت في أوائل القرن العشرين من القرن الماضي، والتي تعتمد على دور الفرد الاجتماعي داخل المجتمع، وذلك من خلال سلوكه وعلاقاته الاجتماعية والمكانة والدور الذي يشغله، وطور نظرية الدور العديد من العلماء منهم: ماكس فيبر، وتالكوت مارسنز، وهانز كيرث وسي ، رايت ملز ، وفيما يلي نستعرض بعض مساهماتهم في تطور نظرية الدور في الأتي: حيث ركز **(فيبر)** على الدور الاجتماعي وفسر السلوك الاجتماعي بأنه نشاط أو حركة يقوم بها الفرد داخل المجتمع له علاقة بوجود الآخرين. أما **(بارسونز)**فيرى أن الفرد لا يشغل دوراً واحداً وإنما يشغل عدة أدوار وكل دور يقوم به له واجبات وحقوق، أما **(كيرث و ملز)** فينظران إلى الدور أن الفرد يتصل بالمجتمع عن طريق الدور والمجتمع كذلك، وأن الدور هو الرابط والواصل بينهما وبهذا الدور يؤدي الفرد جميع وظائفه في المجتمع، ويتم تأهيل الفرد لتطبيق هذا الدور عن طريق التنشئة الاجتماعية[1].

بعض المبادئ العامة لنظرية الدور[2]:

أ- يقسم البناء الاجتماعي إلى عدد من المؤسسات الاجتماعية ولكل مؤسسة إجتماعية عدد من الأدوار الاجتماعية.

ب- يحتوي كل دور إجتماعي على مجموعة من الواجبات يؤديها الفرد، بناء على خبرته ومهاراته العلمية وتجاربه وتكيفه مع المجتمع، ومن خلال ذلك يتحصل الفرد على مجموعة من الحقوق وتأدية مجموعة من الواجبات.

ج- للفرد في المجتمع عدة أدوار اجتماعية، وهذه الأدوار تحدد مكانته الاجتماعية ومركزه.

(1) إحسان محمد الحسن، النظرية الاجتماعية المتقدمة" دراسات تحليلية في النظرية الاجتماعية المعاصرة"، ط3، داروائل للنشر، عمان، 2015، ص ص : 157-161.

(2) المرجع نفسه، ص 162.

د- كل سلوك ينتج من الفرد هو نتاج دوره في المجتمع، ومن ثم يحدد علاقته مع الآخرين سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، وبالتالي يمكن التنبؤ بنوعية السلوك الذي ينتج من الفرد نتيجة دوره في المجتمع، أي أن يمكن التنبؤ بسلوكيات كبير السن أو إمام المسجد او المعلم او الطبيب أو الشباب المراهقين وغيره.

هـ- عندما يتم التفاعل بين الأدوار فإن كل دور يقيم الدور الذي يليه وهكذا.

ومن خلال عرض المبادئ العامة لنظرية الدور نستنتج أن الأدوار الذي تقوم بها الأسرة ووسائل الاتصال والاعلام والجهات الضبطية والتعليم في المجتمع متعددة ومتنوعة ومتجددة حسب متغيرات العصر للحد من الجرائم الالكترونية المستحدثة، وبالتالي فإنها لها مردود إيجابي في المجتمع لمتابعة الأدوار بشكل منتظم، لتنظيم المجتمع وضبطه من خلال هذه المهام الموكلة إليهم سواء كانت بشكل رسمي أو غير رسمي. كما نلاحظ أن لعب رب الأسرة عدة أدوار داخل الاسرة مهما جدا لمسايرة تقلبات الحياة مع إرساء قواعد الضبط الاجتماعي من خلال هذه الادوار.

وبذلك فهناك من يأخذون بالبعد الذاتي للسلوك، فيمنحون حرية الاختيار لمجموعة من البدائل، وتم تصنيف الأدوار إلى الاتي[1] :

أ- **أدوار ملزمة إجتماعيا:** وهنا يقر الفرد بوجود أدوار تم وضع معايير لها، بحيث أصبحت تحدد مكانة الفرد.

ب- **أدوار ذات بعد شخصي:** وترتبط بتصور الشخص الشخصي لبعض الأمور، وكيفية التصرف حيالها.

ج- الأدوار المنفذة: فيصبح ظاهر السلوك أساس الحكم والتفسير والتنبؤ.

وينظر منظري نظرية الدور للعالم الاجتماعي على أنه مجموعة أو حزمة من الأوضاع أو المراكز المترابطة مع بعضها، والتي يمارس فيها الافراد الأدوار بطبيعتها المتوقعة والافتراضية[2].

ثانيا/ الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات والبحوث موضوع الدراسة من عدة جوانب إجتماعية وأمنية واقتصادية وسياسية نستعرض منها ما يلي:

الدراسة الاولى: بعنوان [3]" دور الأمن العام في مكافحة الجرائم الالكترونية عبر شبكات التواصل الاجتماعي_ دراسة تحليلية، 2023م.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور صفحة الأمن العام في مجال التوعية الأمنية وكيفية التعامل مع الجرائم المستحدثة، وأهم المواضيع التي تنشرها الصفحة وأساليب التوعية التي تعتمد عليها ومصادر معلوماتها وأبرز الوسائط المتعددة التي تستخدمها، واستخدمت نظرية الدور الاجتماعي في تفسير دراسته، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من الجمهور الاردني، وكانت عينة الدراسة قوامها (208) مشتركا، واستخدم العينة العنقودية، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي:

أ- أن الجمهور يتفاعل من صفحة الأمن العام ويطلع على كل جديد من أجل التوعية لمختلف جوانب الجرائم الالكترونية

ب- إن المعلومات حول الجرائم الالكترونية معلومات جافة وتفتقر إلى الالهام ونقص في الشفافية في تقديم المعلومات والتعامل مع الجرائم الالكترونية.

([1]) ابراهيم عيسى عثمان: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص:144.

([2]) السيد علي شتا: التفاعل الاجتماعي المنظور الظاهري، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة- الجيزة،2014، ص:166.

([3]) خزيم الخالدي: دور الامن العام في مكافحة الجرائم الالكترونية عبر شبكات التواصل الاجتماعي- دراسة تحليلية، مجلة قاف للدراسات الاعلامية والعلوم السياسية، مج 2، ع2، 2023.

ج- عدم رضا الجمهور الأردني على محتوى صفحات التواصل الاجتماعي للأمن العام، نظرا لعدم اشباع رغباتهم وعدم وجود تفاعل بينهم.

د- ثقة الجمهور في صفحات التواصل الاجتماعي للأمن العام كوسيلة رسمية لنشر المعلومات القانونية عن الجرائم الالكترونية المستحدثة.

الدراسة الثانية: بعنوان[1]" الجرائم المستحدثة، ضبط المفهوم وتحديد الانماط"2023.

هدفت الدراسة التعرف على الجرائم المستحدثة من حيث شكلها ومفهومها، وأسباب ظهورها وانتشارها في المجتمعات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي:

أ- الجرائم المستحدثة تشمل الجرائم القديمة والتي ترتكب بوسائل متطورة، مع الجرائم المستحدثة التي تعتمد على التطور التقني والتكنولوجي.

ب- الجريمة المستحدثة والجريمة التقليدية تتقاطعان في كونهما مرتبطان بشكل مباشر بالتطور العلمي والتقني والتكنولوجي.

ج- الجرائم المستحدثة تتسم بالتنظيم والاحتراف من قبل مرتكبيها المجرمين.

د- الجرائم المستحدثة ليست ثابتة ولا ترتكب بنفس الاسلوب، وانما يطورون في أنفسهم وافكارهم وحيلهم وأساليبهم ليحول دون كشفهم ومعرفتهم.

الدراسة الثالثة: بعنوان[2]" الجرائم المستحدثة" 2022 م.

هدفت الدراسة التعرف على الجرائم المستحدثة وما مدى انتشارها وخطورتها، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته هذه الدراسة، وتوصلت لعدد من النتائج أهمها ما يلي:

أ- الجرائم المستحدثة ظاهرة اجتماعية ظهرت نتيجة التطور التقني والتكنولوجي والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

ب- إن الجرائم المستحدثة لا تهدد الفرد بمفرده، وإنما تهدد كيان الدولة بأكملها من مؤسسات وأجهزة .... إلخ.

ج- يجب التصدي للجرائم المستحدثة بكل امكانيات الدولة بالتعاون مع الدول الاخرى.

الدراسة الرابعة: بعنوان [3]"خصوصية الجرائم الأسرية المستحدثة في ضوء المتغيرات المعاصرة"2022م.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الجرائم الأسرية المستحدثة ومدى تأثرها بالمتغيرات المعاصرة، وإلى أي مدى يمكنها المساس بالنظام الاسري. واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

أ- أن الاجرام الأسري المستحدث له خصوصية ناشئة عن مسايرة مستجدات العصر التقنية والتكنولوجية.

ب- ضرورة تفعيل دور المؤسسات الأسرية والثقافية والتعليمية والدينية والاعلامية والقضائية، كأساليب للوقاية والحد من الجرائم المستحدثة.

ج- يجب تفعيل الدور الوقائي للحد من الجرائم عن طريق مؤسسات الدولة.

الدراسة الخامسة: بعنوان[4]:" الجريمة الالكترونية وأثرها على الآمن الاجتماعي"2021م.

هدفت الدراسة التعرف على الجريمة الالكترونية وأثرها على الامن المجتمعي، وهي دراسة نظرية تحليلية، وتوصلت إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي:

أ- من خلال الاحصائيات هناك تزايد ملحوظ في انتشار الجريمة الالكترونية في السنوات الاخيرة.

([1]) فاطمة مبروك: الجرائم المستحدثة، ضبط المفهوم وتحديد الأنماط، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مج (07)، ع (01)، 2023.

([2]) إلهام بلعيد: الجرائم المستحدثة، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، مج 09، ع 02، 2022.

([3]) عماد عجابي: خصوصية الجرائم الأسرية المستحدثة في ضوء المتغيرات المعاصرة، مجلة الإحياء، مج(22) ، ع31، 2022

([4]) نتيجة جيماوي : الجريمة الالكترونية وأثرها على الأمن الاجتماعي، مجلة دفاتر المخبر، مج16، ع02، 2021.

ب- على الرغم من ان الجزائر ليست من الدول المتقدمة تكنولوجيا إلا ان الجريمة الالكترونية وجدت طريقها إليها.

ج- لمكافحة الجريمة والحد منها يجب تكاثف جميع الجهود من الاسرة الى المدرسة والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية للحد من هذه الظاهرة والقضاء عليها.

المحور الثالث/مفهوم الضبط الاجتماعي والجريمة الالكترونية (المستحدثة).

أولا/ مفهوم الضبط الاجتماعي:

الضبط الاجتماعي نظام عرفته البشرية منذ أقدم العصور، من أجل المحافظة على المجتمع وتحقيق استقراره، عن طريق صور وآليات مختلفة منها: التنشئة الاجتماعية الجماعة الضاغطة المبادئ والقيم والعادات والتقاليد والمعايير والطقوس والامثال المتعارف عليها في المجتمع.

إن موضوع الضبط الاجتماعي لم يلقى الاهتمام الكافي من علماء الاجتماع إلا في بداية القرن العشرين عام (1901) عندما أصدر العالم الامريكي (إدوارد روس) في كتابه المعنون: (الضبط الاجتماعي)، حيث كان يدرس من تخصصات أخرى مثل القانون علم النفس والسياسة وغيره[1].

ونظرا لأهمية الضبط الاجتماعي للمجتمعات الانسانية، تميزت هذه المجتمعات منذ نشأتها على وضع ضوابط ومعايير اجتماعية يُعترف ويلتزم بها الفرد والجماعة والمجتمع، لضبط سلوكيات وتصرفات أفراده وصون حقوقهم وممتلكاتهم من أجل تحقيق التوان المجتمعي.

ويعتبر الضبط الاجتماعي من وسائل الضبط غير الرسمية التي تحد من الجريمة الالكترونية المستحدثة، عن طريق التنشئة الاجتماعية والأسرة والجماعة المرجعية وغيرها، مما تساهم في الحد من الجرائم الالكترونية ونشر ثقافة الوعي المجتمعي سواء بالاستحسان والقبول للأفعال الايجابية، أو بالاستهجان والرفض للأفعال السلبية. ويمكن استعراض بعض مفاهيم الضبط الاجتماعي على النحو التالي:

يعرف (ماكيفر) الضبط الاجتماعي بأنه" وظيفة للحفاظ على البناء الاجتماعي، من خلال العناصر الاجتماعية المترابطة والمتساندة مع بعضها البعض من أجل إحداث ذات التأثير الفعال التي تعمل على تدعيم التماسك الاجتماعي، وضبط سلوك الأفراد من خلال احترام معتقدات المجتمع وعاداته وتقاليده وقيمه ومعاييره ، ويُعد بذلك عامل للتوازن في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية[2].

ويعرف (مذكور) الضبط الاجتماعي بأنه: هي القوى التي يستخدمها المجتمع ليتم بها الضغط على أفراده لإتباع ضوابط اجتماعية معينة، للحفاظ على النظم الاجتماعية والنسيج الاجتماعي وحماية مقوماته، بعدة وسائل سواء كانت اجتماعية أو قانونية من أجل الحفاظ على قيمه و يحدد علاقة الفرد بالنظام الاجتماعي ويضبطها.[3].

ويعرف أيضا (جوزيف روسيك) الضبط الاجتماعي: بأنه مفهوم شامل يشير إلى العمليات المخططة وغير المخططة التي تعمل على كيفية اندماج الفرد وممارسة أمور حياتهم داخل الجماعة، سواء بالاقتناع والامتثال أو بالإجبار على الالتزام به وتنفيذه[4].

من خلال التعاريف السابقة تتفق جميع التعاريف أن الضبط الاجتماعي يساعد في ضبط الأفراد والجماعات داخل المجتمع ويؤدي إلى التوازن والامتثال للمعايير والضوابط التي تدعم توازن المجتمع، ويتحقق به هدف الحد من الجرائم والتقليل منها.

([1]) غني ناصر القريشي: مقدمة في الضبط الاجتماعي، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس- ليبيا، 2005، ص:14.

(2)عدلي السمري: الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي، دار المعرفة، القاهرة، 2003، ص:273..

([3]) ابراهيم مذكور: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب،2004، ص:10.

([4]) سامية محمد جابر: الضوابط الاجتماعية والقيم، مدخا علم الاجتماع إلى دراسة الاخلاق الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 1991، ص: 57.

- وسائل الضبط الاجتماعي[1]:

حدّد "روس" Ross أهم وسائل الضبط الاجتماعي وفقاً لأهميتها في خمسة عشر وسيلة على النحو التالي:

1- الرأي العام.
2- القانون.
3- العقيدة.
4- الإيحاء الاجتماعي.
5- التربية.
6- العادة الجمعية.
7- الدين.
8- المثل العليا الشخصية.
9- الشعائر والطقوس.
10- الفن.
11- الشخصية.
12- التنوير والتثقيف.
13- الخرافات.
14- القيم الاجتماعية.
15- قيم النخبة أو الطليعة.

يتضح جليات أن وسائل الضبط الاجتماعي هي مجموعة طرق وممارسات اعتاد الأفراد على اتخاذها والالتزام بها والخضوع لها في مسايرة حياتهم الاجتماعية، من أجل الحفاظ على توازن المجتمع واستمراره، وأهمها الدين الذي يعتبر من أقوى وسائل الضبط في المجتمعات، لأنه متأصل في الفرد المسلم بالفطرة منذ ولادته، ومن ثم يكتسب وسائل الضبط الأخرى من خلال احتكاكه بالمجتمع، لأن الانسان كائن إجماعي بطبعه لا يستطيع العيش بمفرده، ولا يمكن اشباع رغباته واحتياجاته إلا بوجود الجماعة، فلهذا لا يمكن أن نتصور واقعاً انسانياً بدون ضوابط سواء كان رسمية أو غير رسمية، ولهذا نجد جميع المجتمعات أوجدت وسائل ضبط لأفرادها للحفاظ عليه وضمان بيان حقوق وواجبات كل فرد فيه ليشعر بالراحة والطمأنينة.

ثانيا/ الجريمة الالكترونية المستحدثة:

ارتبطت الجريمة الالكترونية وظهرت مع انتشار التقنية الحديثة ووسائلها، مما سهلت للعديد من الأفراد ارتكاب الجرائم الالكترونية بدون معرفة أو تحديد لهوياتهم أو خلفياتهم الاجتماعية أو الرسمية، و الاختفاء وراء أدوات ووسائل التقنية الحديثة، مما أدى إلى ارتكاب العديد من الجرائم الالكترونية التي تمس الفرد والمجتمع وتهدد استقراره، ويمكن استعراض بعض التعاريف للجريمة الالكترونية على النحو التالي:

1- تعريف الجريمة:

أ. لغة: مأخوذة من الجرم وهي الذنب والجناية، جمعها جرائم، وجرم الشيء قطعه وجرمه الرجل على قومه[2].

ب. التعريف الاجتماعي للجريمة: هي سلوك إنساني غير ايجابي يتعارض مع مبادئ و قيم المجتمع، وهي سلوك سلبي مما يحدث اضطرابا في الامن المجتمعي[1] .

(1) نويل تيمين، علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة، الاسكندرية، 1987، ص ص: 198-204.

([2]) محمد ين بكر ابن منظور، لسان العرب، المجلد (12) دار بيروت للطباعة والنشر،1997، ص:90.

2- تعريف الجريمة الالكترونية:

تطور مصطلح الجريمة الالكترونية عبر عدة مراحل، وتغيرت تسميته حسب تغير الوسيلة والتقنية المستخدمة فيه، حيث استخدم هذا المفهوم في البداية للتعبير عن الاستخدام الخاطئ للحاسوب، ثم النصب والاحتيال باستخدام الحاسوب، ثم الجريمة المعلوماتية، والجريمة الحاسوبية، والجرائم ذات التقنيات العالية، وجرائم شبكة الانترنت، وأخيرا ظهر مفهوم الجريمة السيبرانية[2].

وعرف parker الجريمة الالكترونية: بأنها كل فعل إجرامي متعمد أياً كان، ذو صلة بالمعلوماتية ينشأ عنها خسارة تلحق بالمجنى عليه أو كسب يحققه فاعله بطرق غير مشروعه ([3]).

وتعرف أيضا بأنها الفعل غير القانوني الذي يستخدم فيه أجهزة التقنية الحديثة كأداة رئيسية في ارتكاب الجرائم[4].

3- تعريف الجريمة المستحدثة:

الجريمة المستحدثة ليست مصطلحا متداولا بين الأوساط الاجتماعية، وانما مصطلح حديث ظهر باستحداث الأدوات الالكترونية المستخدمة فيه، وهو مصطلح يدخل من ضمنه عدد من الجرائم.

لذلك فقد أكد المختصون وعلماء الجريمة أنه من الصعب وضع تعريف شامل وجامع للجريمة المستحدثة، نظرا لحداثة هذا النوع من الجرائم وعدم التعرف الدقيق على أشكالها، وتنوعها وتعقدها في طرق ارتكابها[5].

ولذلك فقد تنوعت التعاريف واختلفت وجهات النظر حول هذه النوعية من الجرائم. وسنعرض بعض التعاريف للجريمة المستحدثة:

تُعرف الجريمة المستحدثة بأنها جريمة عصرية أنتجتها المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للتقدم الفني والتقني في الآونة الأخيرة[6].

وتُعرف أيضا بأنها نمط من الأنماط الحديثة للجريمة المنظمة يرجع ذلك إلى الأسلوب المنظم والتقنية المتطورة التي يعتمد عليها المجرم أو المنظمات الاجرامية، والتي لا يقتصر نشاطها على النطاق الوطني بل يتعدى نشاطها إقليم الدولة الواحدة أو عدة دول، وبذلك تكون الجريمة عابرة للحدود الوطنية او للقارات [7].

وبذلك فان الجريمة الالكترونية المستحدثة أصبحت تتعدى الاقليم الواحد أو الدولة الواحدة، وتدار بوسائل تقنية وفنية يصعب على الفرد العادي اكتشاف مصدرها أو مرتكبيها، وأحيانا يتعدى الأمر امكانيات الدولة الواحدة في التعرف على خيوط الجريمة بشكل دقيق، نظرا لحداثة هذه الجريمة ودقة التقنيات التي تستعمل فيها، وهو ما يصبح مرتكب الجريمة غير مرئي وغير معروف لدى الكثيرين من المجنى عليهم، نتيجة استخدام وسائل ومعلومات غير صحيحة بقصد ارتكاب الجريمة.

ومما سبق يمكن تعريف الجريمة الالكترونية المستحدثة بأنها: تلك الجرائم التي ارتبطت بالتقنية الحاسوبية والانترنت، وتدار بأسلوب منظم ومتطور، مما جعلها أكثر تعقيدا وأكثر انتشارا، ولم تكن مألوفة من قبل.

---

(1) مصطفى و محمد موسى، التحقيق في الجرائم الالكترونية، ط1، مطابع الشرطة، 2008، ص:50.

(2) نتيجة جيماوي، الجريمة الالكترونية وأثرها على الامن الاجتماعي، مجلة دفاتر المخبر، م ج (16)/ ع (02). 2021، ص:131.

(3) عماد بلغيث، ويوسف جغلول ، صعوبات التحقق في الجرائم الالكترونية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، م ج (06) ع(03) سبتمبر ، 2021، ص:73.

(4) عبدالعال الديربي ومحمد صادق اسماعيل، الجرائم الالكترونية- دراسة قانونية قضائية، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة. 2012، ص:40

(5) فاطمة مبروك و محمد ذيب، الجرائم المستحدثة، ضبط المفهوم وتحديد الانماط، مجلة الفكر القانوني والسياسي، م ج(7)، ع(الاول). 2023، ص: 835.

(6) ناجي محمد سليم هلال، الجرائم المستحدثة- تحليل سوسيولوجي، دار الاعلام العربية، القاهرة، 2015،ص:12.

(7) عائشة بية بن زيتوني، محاضرات الجرائم المستحدثة، تم الاطلاع بتاريخ 2023/8/22م ص:6

https: // elearning- faclschs. Univ- annaba. Course/ view.

كما أنه يتضح أن الجرائم الالكترونية الحديثة تتطور بتطور التقنية التكنولوجية الحديثة، ويتمتع المجرمون بالحنكة والذكاء والدهاء وذو مهارات تقنية عالية، وذات بعد اقليمي و عالمي، وهي جريمة معقدة وصعبة الاثبات لعدم وجود اثباتات مادية ملموسة وواضحة، ومما ساعد على انتشارها، وساهم الفرد في انتشارها بعدم التبليغ من قبل المجني عليه للسلطات الحكومية.

المحور الرابع/العوامل التي تدفع الفرد لارتكاب الجرائم الالكترونية.

ساهمت عدة عوامل في انتشار الجريمة الالكترونية المستحدثة سواء على الصعيد المحلي او الصعيد العالمي، حيث أدى التطور السريع والتحضر والبطالة وأوقات الفراغ والسرعة في الثراء والتقليد والعوامل الذاتية إلى ارتكاب العديد من الجرائم الالكترونية، كما أن ساهمت التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في انتشار العديد من الجرائم الالكترونية في جميع المجتمعات، والشخص قد يرتكب الجريمة الالكترونية متخفيا تحت أي اسم أو صفة أو صورة، ولا يرتكبها في الواقع المادي بسبب ارتباطه الاجتماعي بالبيئة المحيطة به، وإلتزامه بضوابط الضبط الاجتماعي في المجتمع. ويمكن عرض **بعض العوامل التي تساعد على ارتكاب الجرائم الالكترونية نذكر منها:**

1- **أوقات الفراغ:** هو الوقت الذي يكون فيه الفرد غير مكلف بأي وظيفة أو مهام ، وغير مكلف بعمل أو ليس لديه أعمال، ويمنح الفرد الحرية والاستقلالية، أي وقت الذي يبتعد فيه الفرد عن الالتزام والتبعية والقيود، وهو الوقت الذي يكون فيه الفرد بكامل حريته، أي يفعل فيه ما يشاء، وهذا مما يساهم في انتشار الجرائم الالكترونية نتيجة الفراغ، وتوفر الوسائل الالكترونية، والانترنت ([1]). حيث يعتبر وقت الفراغ متاح لجميع الافراد بنسب متفاوته، إلا أنه يختلفون في إدارته من فرد إلى آخر حسب الامكانيات المتوفرة لديه ووعيه وثقافته وبيئته. والوقت سلاح ذو حدين، ايجابي لمن يستثمره في حياته اليومية ويستفيد منه، وسلبي لمن يضيعه في ارتكاب الجرائم والمحرمات واللهو.

2- **البيئة السكنية:** يعتبر السكن من بين الأساسيات للفرد في المجتمع، حيث تلعب البيئة السكانية دوراً كبيراً في ظهور بعض الجرائم وانتشارها، لأنها على صلة بمجموعة من العوامل المادية وغير المادية، و يتأثر الفرد بالبيئية التي يقطنها وعلى عقليته ونفسيته، وطريقة سلوكه مع الجماعة المحيطين به[(2)]. فالأحياء السكنية الراقية يسكن فيها الطبقات العليا مما تساعد ظروفهم المعيشية في توفير الآليات التقنية الحديثة التي تساعد على تنفيذ الجريمة الالكترونية، وانتشار المقاهي الذي يوجد بها الانترنت المجاني مقابل تقديم بعض الخدمات البسيطة، كما أن التطور التقني الحديث أصبح الانترنت في الهواتف الذكية، إما بأسعار رمزية أو تلقائي يسمح بإستخدامه مع اقتناء الشفرة الهاتف النقال مباشرة، أو عن طريق قرصنة الاجهزة القريبة في السكن من الجيران أو الأقارب. مما يسهل عملية ارتكاب بعض الجرائم للأطفال أو المراهقين وغيره.

3- **(الرفاق):** للرفاق دور كبير في صقل شخصية وسلوك الفرد سواء السلوكيات السليمة أو المنحرفة، إذ أن الرفاق قد يكونوا سببا في ارتكاب الجريمة الالكترونية، لأن عامل التقليد يلعب دورا هاما في الانحراف، وعامل التسلية والتحدي والاقتصاص وغيرها من الدوافع والعوامل المؤدية للجريمة.

4- **الرغبة في تحقيق الثراء السريع:** إن الحصول على بيانات معينة و أساسية ذات أهمية لمن له مصلحة بها، خاصة في برامج الابتزاز والبيانات المصرفية والأرقام السرية لبعض البطاقات الرقمية وغيرها، قد تحقق ربحا سريعا وثراء فاحشا، وهذا يعد أحد العوامل أو الاسباب التي تدفع إلى انتشار الجريمة الالكترونية.

5- **العوامل الذاتية:** قد يكون الدافع إلى إرتكاب الجريمة الالكترونية نفسيا، لأن أي جريمة ترجع إلى سبب معين لارتكابها، ومن ضمن هذه العوامل الجانب النفسي، وقد يرجع لتأثره بموقف أو حدث سواء كان في الواقع أو

(1) فتحي أبوخاري: أوقات الفراغ في المجتمع- رؤية فلسفية، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، ع(08)، 2018، ص ص :2-6.

(2) إحسان محمد الحسن، الفراغ ومشكلات استثماره، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الفراغ، دار الطليعة للطباعة والنشر،1986، ص ص:14-38.

عن طريق الميديا حيث تتعد المؤثرات التي تدفع الفرد إلى إرتكاب هذا النوع من السلوك الاجرامي، بدافع اللهو أو الحقد أو الانتقام أو العبث أو التسلية أو الشهرة أو للفت الانظار ...الخ[1].

المحور الخامس/ العوامل التي تحد من الجرائم الالكترونية.

لم تكن الجرائم الالكترونية المستحدثة معروفة في السابق قبل ظهور الوسائل التقنية والتكنولوجية الحديثة، مما سهل عملية الاتصال والتواصل بين أبناء هذا العالم، والاندماج في قرية كونية واحدة، سهل لهم انتشار السلع والخدمات والمعلومات والتعامل المباشر والنشر ، مما ساعدت هذه الأدوات والبرامج من انتشار الجرائم الالكترونية المستحدثة بشكل واسع وكبير.

قد يكون السلوك الاجرامي مكتسب من البيئة التي يقطن بها الفرد، أو نتيجة الاختلاط والاحتكاك بمجتمعات أخرى افتراضية أو واقعية، مما سبب خلل في منظومة القيم لذا مرتكب الجريمة، وبالتالي فان بعض العوامل تساهم في ضبط هذه القيم عن طريق وسائل الضبط الاجتماعي ومنها:

1- الأسرة: تعتبر الأسرة هي النواة الأولى للمجتمع، فهي التي تقوم ببناء وتكوين الفرد وصقل شخصيته وادماجه داخل المجتمع، وهي الأساس المتين الذي يقوم عليه البناء الاجتماعي، وهي أساس التنشئة الاجتماعية، وهي الأساس الأول في عملية الضبط الاجتماعي للفرد داخل المجتمع.

ونظرا لما للأسرة من دور مهم وكبير في تنشئة الفرد، تلعب دورا هاما في الحد من انتشار الجريمة من خلال توعية أفراد العائلة ومتابعتهم ووضع قيود في الاستخدام الوسائل التقنية، مما يحمي الأبناء من تعرضهم للابتزاز الالكتروني او القدوم على ارتكاب الجرائم الالكترونية خاصة لدى المراهقين والشباب .[2].

ومن ثم فان عمليات الضبط الاجتماعي التي يقرها المجتمع وتفرضها الأسرة على افرادها تساهم في مكافحة الجرائم الالكترونية والحد منها، لأنها تعتبر أقدم التنظيمات الاجتماعية للجماعات القديمة والحديثة، ووفقا لاختلاف الأدوار بين أفراد الأسرة وتنظيم العلاقات بينهم وتحديد الحقوق والواجبات لكل منهم، وبالتالي فلكل واحد منهم دوره حسب مركزه ومكانته ودوره، فالسلطة العليا تكون لذا الأب، ثم الأم، وتقسم باقي السلطات حسب دور ومكانة ومركز كل فرد في الأسرة لإرساء دعائم الضبط الاجتماعي في الأسرة ومن ثم تنتقل إلى المجتمع وهكذا. وبالتالي فالأسرة تعتبر من أنجح وسائل الضبط الاجتماعي من خلال توضيح الحقوق والواجبات لكل فرد بها، وبالتالي يشعر الفرد بالراحة والقوة ويتحقق الأمن الذاتي.

2- وسائل الاتصال والاعلام: امتزج العالم بنتائج ثلاث ثورات وهي ثورة المعلوماتية وثورة الاتصال الحديثة المتطورة وثورة الحاسبات الالكترونية واللوحات الذكية مما انتج جرائم جديدة الكترونية مستحدثة لم تعرف قبل هذه الثورات [3]، و بالتالي فيعتبر الاعلام أحد الوسائل لتزويد الناس بالمعلومات والبيانات الموثوق بها و التي يحتاجونها في حياتهم اليومية[4] والتي تنمي الجانب المعرفي للأفراد، و منها نشر الوعي المجتمعي واطلاق حملات اعلامية توعوية بخطورة التعامل مع البرامج والمواقع والصفحات الالكترونية المشبوهة التي تساعد وتساهم في نشر وارتكاب الجرائم الالكترونية. ومن خلال هذه الوسائل الاعلامية يتم توعية الأفراد بعدم اعطاء بيانات الافراد ومعلوماتهم للصفحات غير موثوقة والمشبوهة وعدم التعامل معهم، وعدم الانجرار وراء المغريات المالية والوظيفية والمسابقات الوهمية التي يبحث عنها بعض الافراد لخطورتها.

([1]) عبدالقدوس بوعزة و أيوب مخرمش، أساليب التعاون الدولي في القضاء على الجرائم الالكترونية، المجلة الدولية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مج (13)، ع18، 2022، ص: 163

([2]) نتيجة جيماري : مرجع سابق ذكره، ص: 135.

([3]) محمد ناصر عبد الباسط: الاعلام الفضائي والهوية الثقافية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2015، ص45.

([4]) المرجع نفسه : ص:26.

3- عن طريق المدارس والمساجد يتم التحصين الثقافي النابع من الشريعة الاسلامية الوسطية المعتدلة، لما تتميز به من قدرة على تحصين الفرد ووضع الحلول لمثل هذه الجرائم. حيث أصبح الفضاء الالكتروني جزءاً من حياتنا اليومية شئنا أم أبينا، لا يخلو فردا في اليوم من الجلوس في الفضاء الالكتروني عبر وسائل التقنية الحديثة، ومتابعة كل ما يحدث في العالم والتفاعل معها بالسلب أو الايجاب، ولما لهذا الفضاء الالكتروني من سلبيات في التعامل معها، منها الجرائم الالكترونية المستحدثة، مما يستدعي تحصين الفرد ثقافياً ودينيًا وعلمياً لكيفية التعامل مع هذه الفضاءات لتجنب الجوانب السلبية بها .

4- الاختيار السليم المبني على أسس علمية للأساليب التدريبة للجهات الامنية المختصة والمسايرة للمتغيرات العالمية لمكافحة الجرائم الالكترونية بأساليب وطرق علمية متطورة، حيث يجب وضع خطط لتنمية مهارات رجل الأمن حسب متطلبات العصر التقنية والفنية والتكنولوجية، كما تساهم الدول عن طريق انشاء مؤسسات تقنية تتبع الجهات الشرطية من تتبع خيوط الجريمة وضبطها والتحذير منها، و سن القوانين والتشريعات التي تتوافق مع تطور الجريمة الالكترونية المستحدثة، وذلك تحقيقا للأمن القانوني للفرد والدولة.

5- ابرام الاتفاقيات الدولية والتعاون لمكافحة الجريمة الالكترونية العابرة للحدود، من أجل تتبع المجرمين وعدم التحصين بدولهم، و نشر ثقافة أن ارتكاب الجرائم الالكترونية عبر القارات والحدود لا تحميك الدولة المقيم فيها من تطبيق القانون.

6- في ظل الحد من الجريمة ومكافحتها، والخوف من تزايدها وتنامها، خاصة عنما لا تجد تشريعات قانونية تجرم الفعل الاجرامي، وحسب المتعارف عليه لا عقوبة إلا بنص قانوني. اهتمت السلطات التشريعية في ليبيا المتمثلة في (مجلس النواب) بتجديد القوانين والتشريعات، بما يتماشى مع مكافحة الجرائم الالكترونية المستحدثة، وأصدرت في 27/ سبتمبر القانون رقم (05) لسنة 2022م بشأن مكافحة الجرائم الالكترونية، ويهدف القانون إلى حماية التعاملات الالكترونية، والحد من وقوع الجرائم الالكترونية، وذلك بتحديد هذه الجرائم وإقرار العقوبات الرادعة لها، مما يحقق العدالة والأمن المعلوماتي والحقوق الاقتصادية والعلمية والأدبية والفنية والشخصية والحفاظ على الآداب العامة وسلامة التعاملات الالكترونية. وجاء هذا القانون في (53) مادة حدد فيها الجرائم الالكترونية التي يعاقب عليها القانون، وحدد العقوبات و الجزاءات لمكافحة هذه الجرائم[1].

مما أعطت الصبغة القانونية للأجهزة الضبطية الأمنية والقانونية لملاحقة مرتكبي الجرائم الالكترونية، وحددت نوعها وأشكالها وجوانبها، حتى لا يكون هناك خلط وتفسير فردي أو شخصي، لتصفية حسابات أو اتهام بدون أدلة، مما سهلت للجهات الضبطية آليات متابعة المجرمين المتخفيين وراء أجهزة الحاسب الآلي وملاحقتهم وتقديمهم للعدالة، وكذلك من أجل الحفاظ على هيبة الدولة وأمن مواطنها الذي يعتبر من ضمن أولوياتها التي تعمل عليها.

وأوضح جهاز المباحث الجنائية الليبية على صفحة التواصل الاجتماعي بتاريخ 2024/09/12م أن عدد الجرائم الالكترونية لشهري (7-2024/8م) بلغت (94) قضية وتتمثل في الاتي[2]:

- عدد(70) قضية تتعلق بصفحات التواصل الاجتماعي.
- عدد (11) قضية تتعلق بالهواتف.
- عدد (06) قضايا تتعلق بكاميرات المراقبة.

([1]) الجريدة الرسمية: ع(01)، ليبيا، 2022.

([2]) صفحة التواصل الاجتماعي لجهاز المباحث الجنائية، إدارة مكافحة جرائم تقنية المعلومات، احصائية قضايا الجرائم الالكترونية، نشر بتاريخ : 2024/09/12م على الرابط

https://www.facebook.com/permalink.php/?story_fbid=1709781665945299&id=1408379479418854

- عدد(04) قضايا بالأقراص الليزرية.
- عدد (04) قضايا تتعلق بالذاكرة الوميضية.

يتضح من الاحصائية السابقة أن الجهات الرسمية قائمة بدورها في مكافحة الجريمة الالكترونية، وأن الجرائم الالكترونية المستحدثة أصبحت واقعا ملموسا، وقد يكون العدد أكثر بكثير من أعلن، نتيجة عدم ابلاغ بعض المجني عليهم عن الجرائم الالكترونية المستحدثة التي تعرضوا لها، إلا من سببت له ضرر جسيم أو تهدد حياته للخطر، مما يستدعي تظافر جميع الجهود للحد من هذه الجرائم ومكافحتها بجميع الطرق المتاحة، خاصة أنها تهدد أمن المواطن في جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية والعلمية والامنية.

الخاتمة والاستنتاجات:

نستخلص مما سبق ومن الإحصائيات التي عرضت فيما يتعلق بارتكاب الجريمة الالكترونية المستحدثة، أن التطور الذي نعيشه اليوم خاصة فيما يتعلق بالثورة المعلوماتية نتج عنه الكثير من المشكلات التي تهدد أمن واستقرار المجتمع، منها الجرائم الالكترونية (المستحدثة)، التي انتشرت هذه الظاهرة الخطيرة بعد دخول الحاسب الألي و الانترنت عالمنا، وانتشاره لدى مختلف أطياف المجتمع، وأصبحت هذه الجريمة تشكل خطرا على مستخدمي هذه التقنية وهذا بسبب غياب الرقابة على مستخدمي الشبكات المعلوماتية سواء الرسمية أو غير الرسمية، خاصة بعد ظهور محترفين لهذه الجرائم، مما أثر على سيادة بعض الدول والمؤسسات والأسر والفرد نفسه. وانطلاقا مما تم عرضه فيما سبق نستخلص بعض الاستنتاجات على النحو التالي:

1. من الصعب وضع وتحديد مفهوم شاملا ودقيقا للجريمة المستحدثة، نظرا لتجددها وتغيرها باستمرار، إضافة لاختلاف التعاريف التي وضعها الخبراء والباحثون، إلا أن ما يميزها عن الجرائم التقليدية استخدام الحاسب الآلي والتقنية الحديثة المتطورة في ارتكابها، ويستعملها الفئات المتعلمة وذو المهارات العالية.
2. ضرورة تعديل واستحداث قوانين جديدة تواكب التطور السريع في مجال الجرائم الإلكترونية، وآلية اثباتها.
3. الفضاء الالكتروني فضاء عام غير مراقب وغير مقيد، مما يسمح بولوج جميع فئات المجتمع، منها المجرمين والمراهقين وغيرهم واستعماله في طرق غير قانونية.
4. انشاء مراكز خاصة ومختصة من ذوي الاختصاص الأمني والاجتماعي والنفسي والتقني لمكافحة الجرائم الالكترونية والحد منها.
5. لا يوجد عامل واحد يدفع لارتكاب الجريمة، بل هناك العديد من العوامل الذاتية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاخلاقية وغيرها من العوامل التي تؤدي لارتكاب الجريمة، ولكل جريمة دافعها الاجرامي.
6. من العوامل التي تحد من الجريمة رفع مستوى الوعي المجتمعي لدى الأفراد ومستخدمي الوسائل التكنولوجية الحديثة من خلال الأسرة ووسائل الاعلام والاتصال والمؤتمرات والمدارس والجامعات والمساجد، بخطورة الجريمة الالكترونية على الفرد والمجتمع.
7. للجريمة الالكترونية أثار مدمرة على الفرد والأسرة والمجتمع بجميع مؤسساته.
8. يجب تكاثف جميع الوسائل المتمثلة في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في توحيد وسائل الضبط وتوجيهها في ضبط سلوكيات أفراد المجتمع بالتعاون مع مؤسسات الدولة الضبطية.

المصادر والمراجع:

أولا/ المصادر:

1- محمد ين بكر ابن منظور: لسان العرب، المجلد (12) دار بيروت للطباعة والنشر، 1997،ص:90.

ثانيا المراجع:

1. إبراهيم عيسى عثمان: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
2. إبراهيم مذكور: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب،2004..
3. إحسان محمد الحسن، الفراغ ومشكلات استثماره، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الفراغ، دار الطليعة للطباعة والنشر،عمان، 2015.
4. سامية محمد جابر: الضوابط الاجتماعية والقيم، مدخل علم الاجتماع إلى دراسة الاخلاق الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، 1991.
5. السيد علي شتا: التفاعل الاجتماعي المنظور الظاهري، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة- الجيزة،2014.
6. عدلي السمري: الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي، دار المعرفة، القاهرة، 2003..
7. غني ناصر القريشي: مقدمة في الضبط الاجتماعي، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس- ليبيا، 2005.
8. محمد ناصر عبد الباسط: الاعلام الفضائي والهوية الثقافية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2015.
9. مصطفى و محمد موسى: التحقيق في الجرائم الالكترونية، مطابع الشرطة، ط1،2008.
10. ناجي محمد سليم هلال: الجرائم المستحدثة- تحليل سوسيولوجي، دار الاعلام العربية، القاهرة، 2015.
11. نويل تيمين: علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة، الاسكندرية، 1987.

ثالثا/ الدوريات:

1. إلهام بلعيد: الجرائم المستحدثة، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، مج 09، ع 02، 2022.
2. الجريدة الرسمية الليبية: ع(01)، ليبيا، 2022.
3. خزيم الخالدي: دور الامن العام في مكافحة الجرائم الالكترونية عبر شبكات التواصل الاجتماعي- دراسة تحليلية، مجلة قاف للدراسات الاعلامية والعلوم السياسية، مج 2، ع2، 2023.
4. عبدالعال الديربي ومحمد صادق اسماعيل، الجرائم الالكترونية- دراسة قانونية قضائية، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة. 2012.
5. عبدالقدوس بوعزة و أيوب مخرمش، أساليب التعاون الدولي في القضاء على الجرائم الالكترونية، المجلة الدولية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مج (13) ، ع18، 2022.
6. عماد بلغيث، ويوسف جغلول: صعوبات التحقق في الجرائم الالكترونية، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، م ج (06) ع(03) سبتمبر، 2021.
7. عماد عجابي: خصوصية الجرائم الأسرية المستحدثة في ضوء المتغيرات المعاصرة، مجلة الإحياء، مج(22) ، ع31، 2022
8. فاطمة مبروك، و محمد ذيب: الجرائم المستحدثة، ضبط المفهوم وتحديد الانماط، مجلة الفكر القانوني والسياسي، م ج(7)، ع(الاول). 2023.
9. فتحي أبوخاري: أوقات الفراغ في المجتمع- رؤية فلسفية، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، ع(08)، 2018.
10. نتيجة جيماوي: الجريمة الالكترونية وأثرها على الامن الاجتماعي، مجلة دفاتر المخبر، م ج (16)/ ع (02). 2021.

رابعا/ المواقع الالكترونية:

1. جهاز المباحث الجنائية، إدارة مكافحة جرائم تقنية المعلومات، احصائية قضايا الجرائم الالكترونية، نشر بتاريخ : 2024/09/12م على الرابط:
https://www.facebook.com/permalink.php/?story_fbid=1709781665945299&id=1408379479418854
2. خالد وليد محمود: الجريمة الالكترونية كظاهرة عالمية، موقع الجيرة ،مقالات سياسية، 2023/8/3.
https://www.aljazeera.net/opinions
3. عائشة بية بن زيتوني، محاضرات الجرائم المستحدثة، تم الاطلاع بتاريخ 2023/8/22م.
https: // elearning- faclschs. Univ- annaba. Course /
4. عبد الرحمن عايش: موقع تكنولوجيا اليوم، 2023/5/19. 3:43ص
https://today-tech.net/post/1351

المحـــــتـــــويـــــات

عنـــــوان البحـــــــــث	رقم الصفحة
شَرْحُ الْحُضَيْرِي على مُخْتَصر خليل (جزء من باب الإجارة) للفقيه الشيخ علي بن أبي بكر الحُضَيري، المتوفَّى سنةَ 1061 هـ 1650م "دراسةً وتحقيقًا" المحجوب إبراهيم محمد الزنيقري	7
الطَّاغُـــوت (دراسة لغوية) أ.انتصار عبدالله ميلاد	29
قراءة موجزة في بعض المشكلات السلوكية التفاعلية لدى الأطفال أ.د. عبدالسلام عماره اسماعيل	47
واقع التعليم الرقمي بالجامعات الليبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس "كلية الآداب والعلوم مسلاته بجامعة المرقب نموذجا" د. رمضان سالم عمار الصكالي	55
مدى توافر الوعي بالأمن السيبراني لدى طلبة قسم الحاسوب بكليات التربية جامعة طرابلس د. فتحي علاق الفقهي	77
سياسات القبول بكليات التربية جامعة طرابلس بين الواقع والمأمول د. خيرية محمد بن عصمان د.منى محمد بن عصمان	92
اضطراب صعوبات التعلم وتأثيره على عملية التعلم لدى الأطفال إعداد:أ. سالمة عبد العالي عبد الحفيظ السليني	108
مرضى السيلياك في بلدية الخمس دراسة في الجغرافية الطبية إعداد: د. أنور عمر عبد السلام	121
مكانة الأب في الأسرة الليبية بين التغير الاجتماعي والقيم والأعراف الاجتماعية بالمجتمع الليبي د. سالم محمد الحاج	135
دور وسائل الضبط الاجتماعي في الحد من الجرائم الالكترونية (المستحدثة) د. سالم مفتاح أبوالقاسم	144
التجارة المكية وتأثيراتها قديماً د.عبدالسلام عبد الحميد أبوالقاسم	158
الدور التربوي في المتاحف بداياته وتطوره واهدافه وبرامجه د. معمر محمد عباد	170
مواقع ما قبل التاريخ في منطقة الرجمة د. سعد عبدالله بوحجر	203